

دليل الوعي المدني و السياسي

مساواة

مواطنة

حقوق

دليل الوعي المدني و السياسي

مواطنة

مساواة

حقوق



نشر سنة 2019 من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب تونس
برنامج «شباب من أجل التغيير» Youth for Change



مكتب تونس

منشور ليس للبيع
©مؤسسة فريدريش ايبرت

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشرين.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي صادرة فقط عن المؤلفين الأصليين. هي لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة فريدريش ايبرت.

تأليف:

محمد أمين عباسي

فؤاد بو طماق

تصميم الجرافيك: معز بن إسماعيل

الفهرس

تقديم

الديمقراطية

1. مفاهيم و مبادئ الديمقراطية

1.1 شنية الديمقراطية ؟

2.1 شروط و مبادئ ديمقراطية ناجحة

- أ. الانتخابات
- ب. الحريات الأساسية
- ت. التعددية السياسية
- ث. العدالة و المساواة المدنية
- ج. المشاركة الوطنية
- ح. حرية الصحافة و المجتمع المدني
- خ. الشفافية و المساءلة
- د. احترام حقوق الأقليات
- ذ. فصل السلط

3.1 شنو الحاجات اللي ما تخليش الديمقراطية تتحقق

4.1 شنو دور المواطن ؟

2. الأنظمة السياسية الديمقراطية و الهيئات متاعها

1.2 الأنظمة السياسية الديمقراطية

- أ. شنو النظام السياسي؟
- ب. مختلف أنواع الأنظمة السياسية
- ت. هيئات النظام السياسي الديمقراطي

2.2 الهيئات الدستورية المستقلة

- أ. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات - ISIE
- ب. الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي و البصري HAICA -
- ت. هيئة حقوق الإنسان
- ث. هيئة التنمية المستدامة ة حقوق الأجيال القادمة
- ج. هيئة الحكومة الرشيدة و مكافحة الفساد - INLUCC
- ح. المحكمة الدستورية
- خ. محكمة المحاسبات

3. ديمقراطية تشاركية على المستوى المحلي و الحكم السليم الرشيد

1.3 شنو الديمقراطية المحلية و الديمقراطية التشاركية ؟

2.3 شنية الحوكمة الرشيدة ؟

3.3 مبادئ الحوكمة الرشيدة

- أ. الانتخابات
- ب. التفاعل
- ت. الشفافية
- ث. دولة القانون
- ج. حقوق الإنسان
- ح. التصرف في الفلوس بطريقة سليمة
- خ. المصلحة العامة
- د. مقاومة الفساد
- ذ. الكفاءات و المهارات
- ر. الابتكار و الانفتاح على حاجات الجدد
- ز. التنمية المستدامة
- س. الحلول اللي تناسب المنطقة المحلية
- ش. واجب الماسبة

4. اللامركزية والجمعيات المحلية

1.4 شنو اللامركزية

2.4 مجلة الجماعات المحلية CCL

- أ. شنو الجماعات المحلية
- ب. مبادئ مجلة الجماعات المحلية

المواطنة

1. شنو المواطنة ؟

2. مبادئ المواطنة

1.2 التحصّر نجّموا نقولوا زادة التمدّن

2.2 التربية و الأخلاق

3.2 التضامن

3. حقوق و واجبات المواطن

1.3 حقوق المواطنين

أ. الحقوق المدنيّة و الحريّات الأساسيّة

< حرية الرأي و التعبير و التفكير

< الحق في التظاهر (يعني تقوم بمظاهرة)

< حرية التنقل

< الحق في المملكيّة

ب. الحقوق السياسيّة

< حق الانتخاب

< حق الترشح للانتخابات

ت. الحقوق الاجتماعيّة

< الحق في الخدمة

< الحق في التعليم

< الحق في الضمان الاجتماعي

< الحق في الإضراب

2.3 واجبات المواطن

أ. واجبات المواطن مع الآخرين

ب. واجبات المواطن مع الدولة

< احترام القانون

< المساهمة في المصاريف اللّي تتحمّلها الدولة

< المساهمة في الدفاع على البلاد

4. إلتزام المواطن (يعني العهد اللّي عمل المواطن معاً روْح)

1.4 أنواع الإلتزام

2.4 المجتمع المدني و أهمية دور في تحقيق المواطنة

أ. النقابات

ب. المنظمات

3.4 الأدوار اللّي يلعبها المجتمع المدني

أ. ملاحظ و سلطة الموازية (يعني اللّي تخلق توازن بين السلط)

ب. وسيط و سلطة اقتراح

ت. دعم للبلديّة وقتلّي المواطن يشارك

5. إطار قانوني و تحديّات المشاركة

1.5 أهميّة الإطار القانوني في المشاركة المواطن

أ. قانون الوصول إلى المعلومة

ب. اللامركزيّة

ت. حرية التعبير

2.5 تحديّات المشاركة

6. أدوات المشاركة

أ. الإعلام

ب. المُشاورة

ت. الإتفاق

ث. الإشتراك في أخذ القرار

تقديم

أحن شكون؟

تمّ تأسيس مؤسسة فريديريش ايبرت عام 1925 هي أقدم مؤسسة سياسية في ألمانيا. هي ورثة أفكار فريديريش ايبرت و هي قريبة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي و تدافع على القيم الأساسية متاع اللي هي الحرية و العدالة و التضامن.

القيم هذي تربطنا بأفكار الديمقراطية الاشتراكية و النقابات الحرة. المؤسسة ما تحقق حتى ربح هي تخدم بطريقة مستقلة ذاتية.

في فيفري 1988 حلت المؤسسة بيرو قار في البلاد التونسية و تخدم فيه على التحاور و الديمقراطية و التطور. و مع الثورة التونسية أكدت البلاد التونسية من جديد اللي هي متمسكة بمفاهيم الديمقراطية و العدالة الإجتماعية و إحترام حقوق الإنسان.

المؤسسة تعمل على إدماج المناطق و الجهات التونسية في الحوار و تنظم معا شركاءها نقاشات و محاضرات و مؤتمرات و ندوات تكوين و إستشارات على المستوى الوطني و الدولي.

المؤسسة تتبع القيم الأساسية هذي و تساهم في تحسين الوضع الإجتماعي من وضع ظالم إلى وضع إجتماعي عادل ديمقراطي و فيه مشاركة وتحاول زادة تحسين العلاقات الأوروبية المتوسطية و الإدماج في منطقة المغرب العربي.

نخدموا مع الحركة النقابية و نحاولوا نساندوا العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والمؤمنة بالحدثة و اللي تشارك سياسيا و إجتماعيا و مدنيا خاصة النساء و الشباب.المساندة هذي تتم من خلال تقوية النشاط المدني و دعم النقاش التعددي و مبدأ المساواة بين النساء و الرجال و إحترام كونية حقوق الإنسان.

الهدف متاعنا هو ترسيخ قيم الديمقراطية في الحياة السياسية و في المجتمع و تقوية العدالة الإجتماعية.

مشروع برنامج

Youth for Change (Y4C)

الثورة التونسية 2011/2010 كان سببها وضع إجتماعي ظالم مافيهش عدالة. الحالة هذي خلقت هوة كبيرة و الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية هممشوا فئة هامة بالمجتمع اللي هم الشباب اللي عمرهم بين 16 و 30 سنة فئة تمثل ثلث الشعب التونسي.

عام 2011 الشباب التونسي بنات و أولاد ولي عندهم أمل اللي وضعهم بش يتبدل و اللي بش يتم التعامل معاهم بإحترام و ترجعهم الكرامة بظروف حياة أحسن و مساواة في الفرص. أما اليوم، 8 سنين مبعد الثورة فهموا اللي مطالبهم المشروعة ما هو بش يحققها لهم حتى واحد.

الإحساس بالظلم خلق نوع مالإحباط خلى الشباب يتخلى عالحياة السياسية و الإجتماعية وهذا خطير على خاتر ينجم يساهم في إن المسار الديمقراطي يفشل و ماعادش يكون عند مشروعية.

وصف البرنامج

الهدف متاع برنامج «Youth for Change Y4C» هو مساندة الشباب و تحسين معرفته و مساهمة في الحياة السياسية و المدنية في مختلف الجهات التونسية.

الشباب بش يتكون من خلال دورة تهتم بالديمقراطية و الحوكمة الرشيدة و المواطنة و بش يتعلم يكون مواطن ناشط .

الشباب اللي بش يشارك بش تولي عند كفاءات حول مواضيع الديمقراطية و المواطنة.

نتمناوا يكون الكتاب هذا مفيد بش نفهموا المنافع و الرهانات و آفاق مجتمع ديمقراطي.

الحماس و المحرك متاعنا جاي من الأفكار المقترحة بالشباب التونسي.

نشكروا كل من شارك في برنامج « Youth for Change » لتحسين الكتاب هذا و تبادل الأسئلة و الإنتقادات حول المفاهيم.



١. مفاهيم و مبادئ الديمقراطية

1.1 شنيّة الديمقراطية ؟

الديمقراطية كلمة من أصل يوناني : هي متكوّنة من كلمة **demos** الّتي تعني الشعب و كلمة **kratos** الّتي تعني السلطة.

مالى تعني الديمقراطية سلطة الشعب و حكم الشعب.

الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن عرّف الديمقراطية بكونها « حكم الشعب عن طريق الشعب و للشعب ».

نجموا نقولوا الّتي في النظام الديمقراطي السلطة جاية مالشعب ، يمارسها الشعب بش يحقق مصالح.

الديمقراطية كيما نقولوا تنظيم متاع مجموعة عباد و السلطة فيها تكون لأفراد المجموعة الكلّ. و هذاك علاش أخذ القرار يستجيب للإرادة العامة.

في الحقيقة، الديمقراطية هي نوع من تنظيم و حكم دولة ما. الشعب ينتخب الناس الّتي بش يمثلوه بعمليات اشتراك مباشرة وإلا غير مباشرة.

البعض يقول الّتي الديمقراطية هي نوع من التقارب الاجتماعي، يكونوا فيها السكان الكلّ أحرار و متساوين قدام القانون و هاك العلاقات الاجتماعية تتركز على عمليات تعاقدية.

2.1 شروط و مبادئ أساسية بش تكون الديمقراطية سليمة و فعّالة

أ. الانتخابات

هي من أهم أركان تحقيق الديمقراطية.

نجموا نعتبروا الّتي الانتخابات حرة وقتلي المواطنين نجموا يختاروا بين برشة مترشحين و أحزاب قدّموا رواهم للانتخابات بلاش ما يكونوا تعرّضوا لصعوبات و وقتلي المواطنين يقرّروا كان يحبوا ينتخبوا و إلا لا.

تعتبر الانتخابات مُحترمة وقتلي قيمة صوت كل مواطن عند الحق بش ينتخب ما تكونش مُرتبطة

لا بأصل و لا بجنس و لا بلوغ و لا بموارد و لا بأملأك و لا بخدم و لا بطبقة الاجتماعية ولا بهوية و لا بميول الجنسي و لا بتكوين و لا بدين و لا بقناعات السياسية.



الانتخابات الديمقراطية لازمها تكون سرية يعني كل مواطن في الخلوة يكون حظ ورقة الاقتراع في جواب و الجواب في صندوق الاقتراع بلاش ما يكون تعرّض للمراقبة وإلا للتأثير .

الانتخابات الديمقراطية عامّة و شفافة.

ب. الحريات الأساسية

الحقوق السياسية و المدنية يُضمنوا لكلّ مواطن الحق في المشاركة في الحياة السياسية. من أهمّ الحقوق هذي نلقاها : حرية الرأي ، حرية الصحافة، حرية التجمّع و الاجتماع، الحق في الخدمة الحق في الصحة الحق في التعليم إلخ...

الحقوق و الحريات الفردية يكوّنوا ساس حقوق الإنسان.

الفصل 21

...من الدستور التونسي : التونسيين والتونسيات متساوين عندهم نفس الحقوق ونفس الواجبات، وهم متساويين قدام القانون من غير تمييز.
الدولة تُضمنلهم حقوقهم و حرياتهم الفردية والعامة و توفرلهم ظروف العيش الكريم .

ت. التعددية السياسية

بش يكون فمّا ديمقراطية لازم فمّا برشة اختيارات و اقتراحات. الاختيارات و الاقتراحات هذي تتجسّد في أحزاب و إلّا ناس ينجموا بكلّ حرية يواجهوا و ينقدوا السياسيين و إلّا النظام السياسي اللّي هم موجودين فيه.

مالى كيما قال ريمون آرون « فمّا ديمقراطية وقتلي فمّا تنظيم دستوري للمنافسة السلمية بين الناس اللّي تحب تكون عندها السلطة ».

الديمقراطية هي النظام المتكوّن من آراء متعددة و مختلفة و تتبنى على المواجهة و المعارضة.

كيف تصوير المواجهة لازم فمّا مراقبة و نقد متبادل. كلّ واحد يدافع على رأيي على خاثر يّعتر الأفضّل سياسيًا و أصحّ واحد و هذالك علاش يواجه و يُنقد آراء الناس لآخرين.

ث. العدالة و المساواة المدنية

بش تكون فمّا ديمقراطية لازم فمّا مساواة مدنيّة معناتها اللّي الناس الكل متساوية قدام القانون و ما يميّز بين مواطن و مواطن آخر كان كفاءات. الهدف من هذا هو ضمان المساواة بين المواطنين قدام القانون بفضل محايدة القضاء.

المساواة تعني زادة اللّي كلّ واحد ينجّم يساهم و يخمّم في القرارات اللّي تمسّ أفراد المجتمع. كلّ واحد يشارك في الأمور العامة.

العدالة و الديمقراطية مربوطين ببعضهم و ما نجموش تفرّقوا بينهم. في النظام الديمقراطي لازم القاضي يلعب دور و ما ياخذش بلاصة المشرّع. على خاثر المشرّع إختار الشعب أمّا القاضي لا.

زيد على هذا لازم إحترام الفصل بين السلط الفصل يعني هوني بين السلطة التشريعية و السلطة القضائية.

النظام القضائي في الديمقراطية لازم يحترم القانون و لازم مبدأ المساواة بين كلّ الناس يكون مضمون.

ج. مشاركة المواطنين

في النظام الديمقراطي التشاركي ، يكون أساس المواطنة قايم على نشاط المواطنين و هذا على عكس النظام الديمقراطي التمثيلي اللّي يعبروا فيه المواطنين على إرادتهم من خلال الممثلين اللّي إنتخبوهم و أعطاهم السلطة.

المواطنة التشاركية في مجتمع ديمقراطي تنجم تظهر وقت الانتخابات و إلّا في المطالبة بالمعلومة، الحق في عريضة إلخ...

ج. حرية الصحافة و المجتمع المدني

ملّى صارت الثورة ولى المجتمع المدني يلعب دور هام برشة. عادة ما يكون صعب التنسيق بين أعمال مختلف الأطراف الفاعلة محليا و تنظيم عمليات على المدى الطويل. نلجوا نتكلموا على عهد جديد و ناشط لأعمال الجمعيات. ولى دور المجتمع المدني هام برشة على خاثر يساهم فى أنشطة مختلفة و دورات تكوين. المجتمع المدني فى تونس يحاول يدافع على حقوق الإنسان و يدفع الحكومة بش تردّ بعض الحقوق ملموسة كىما حرية الصحافة و حرية التعبير.

خ. الشفافية و المساواة

الشفافية و المساواة (يعنى الواحد يتحاسب على اللّى يعمل) هم من المبادئ الأساسية للديمقراطية. يعاونوا على تطبيق الحقوق الأساسية و بالأخص مقاومة الفساد و زيادة الفعالية و هكّ تكون فمّا حوكمة رشيدة.

د. احترام حقوق الأقليات

حقوق الأقليات عندها علاقة بالحقوق الفردية و الجماعية متاع الأقليات. حقوق الأقليات مربوطة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. كىما حقوق الطفل و حقوق المرأة و حقوق اللاجئين.

ذ. الفصل بين السلط

عادة فى النظام الديمقراطي فمّا تطبيق لمبدأ الفصل بين السلط. السلط هذم عددهم 3 : السلطة التنفيذية – السلطة التشريعية – السلطة القضائية.

تلعب دور هام فى تحقيق الديمقراطية. على خاثر فى النظام الديمقراطي السلطة التشريعية تمثل الشعب. النظام الديمقراطي ينقص من الاعتقاد اللّى الحكومة تملك قوّة جبّارة. و التفكير هذا ما ولى ممكن كان توّ.

هو الجهاز متاع الناس اللّى تحكّم الناس اللّى تاخذ القرارات الناس اللّى عندهم سلطة. يعنى الناس اللّى تقرر للأخرين و بإسمهم ، يعنى تقرر فى بقعة أفراد المجتمع و أفراد الدولة. السلطة التنفيذية هى الهيئة اللّى تقرر.

إستقلالية القضاء شرط من شروط تحقيق الديمقراطية. الهيئة القضائية ركيزة من ركائز الدولة الديمقراطية. نلجوا نتساءلوا علاش؟ كيف القاضي ما هوش مُنتخب لا من طرف المواطنين ولا من طرف اللّى يمثلوهم يعنى نوات الشعب، نعرفوا اللّى الحكومة هى اللّى تعين. أمّا ما ننساوش اللّى التعيين هذا يخضع لمعايير محدّدة منها الكفاءة و التكوين يعنى فى كلمة القدرة و الخبرة. القاضي مُختصّ فى القانون.

السلطة التشريعية

السلطة التنفيذية

السلطة القضائية

3.1 العوائق و الحواجز للديمقراطية / علاش الديمقراطية تنجم ما تتحققش؟

المسار الديمقراطي ينجم تعرض مشاكل ما تخليهش يتحقق مثلا كان ما فماش في الدولة هيئات وإلا تكون الهيئات ضعيفة وإلا يظهر الفساد.

القانون الأساسي عدد 10 اعام 2017 تاريخ 7 مارس 2017 و اللّي يتعلّق بالإبلاغ عن الفساد و حماية المُبلغين عرّف الفساد يكون « كُلّ تصرف مخالف للقانون و للأحكام اللّي نتعاملوا بيها و يضرّ و إلا من شأن الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية و فيه : جرائم الرشوة بكُل أشكالها في القطاع العام و القطاع الخاص. واستملاك الأموال العمومية و إلا سوء التصرف فيها و إلا تبيذيرها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة و إلا سوء استعمالها، وجميع حالات يستغنى فيها الواحد بطريقة غير مشروعة وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسل الأموال وتضارب المصالح واستغلال المعلومة الممتازة والتهرب الجبائي وتعطيل قرارات السلطة القضائية وكل الأعمال اللّي تهدّد الصحة العامة و إلا السلامة وإلا البيئة.

القانون الأساسي عدد 10 اعام 2017 تاريخ 7 مارس 2017 و المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد و حماية المُبلغين.

صُغف المشاركة في الانتخابات ننجموا نعتبروه حاجز من درجة ثانية يهدّد تحقيق الديمقراطية.

على خاتر صُغف المشاركة في الانتخابات يورّي اللّي المواطنين ما عندهم ش ثقة في السياسيين اللّي يحكموا و هذا عند تأثير سلبي و خايب على مسار أخذ القرار و يوصلنا بالضرورة لمعارضة ضعيفة في مجلس النواب و تكون المعارضة هذي ما تنجمش تدافع على مطالب الشعب.

في مجتمع فاسد فيه هيئات ضعيفة و إلا غير موجودة جملة وتكون فيه المعارضة ضعيفة تنجم تولّي الديمقراطية نظام إستبدادي.

4.1 شنو الدور اللّي ينجم يلعب المواطن؟

المواطن الفعّال هو اللّي يمشي ينتخب. علاش ؟ على خاتر وقتها يكون ساهم في المجتمع .على خاتر وقتلّي يصوّت وإلا وقتلّي يكون مترشح .يعطي رأيّ ينجم يبدّل و إلا يدعّم اللّي يحكموا و ينجم زاد كي فمّا إستفتاء يقرّر معا الآخرين الإتجاهات الهامة في سياسة بلاد.

حتّى خارج الانتخابات ينجموا يكون عنهم دور فعّال مثلا وقتلّي يدخلوا في جمعيّة و إلا في نقابة و إلا في حزب سياسي، يحاولوا تحسين المجتمع اللّي يعيشوا فيه يعاونوا الآخرين و يأتروا في سياسة البلاد.

و زيد على هذا التصرف الفردي متاع كل واحد يعني التمدّن (التربية و الأخلاق و الإحترام و الإحساس بالمسؤوليّة) ينجم يأتّر بطريقة إيجابية في المجتمع.

2. الأنظمة السياسية و هيئاتهم

1.2 الأنظمة السياسية الديمقراطية

أ. شنو النظام السياسي؟

النظام سياسي هي الطريقة اللّي بيها يتمّ تنظيم السّلط العامّة داخل دولة كيما مثلا التعيين في المناصب و إلّا الكفاءات و إلّا توضيح العلاقات بين مختلف السّلط....

الأنظمة السياسيّة ماهاش الكلّ ديمقراطيّة، اللّي نسمّيها أنظمة ديمقراطيّة هي الأنظمة اللّي تتميز بكثرة عدد الأحزاب السياسيّة، و تتميز بحريّة الإختيار عند المواطنين و تتميز زاد بالفصل بين السّلط الثلاثة يعني السّطة التشريعية و السّطة التنفيذية و السّطة القضائية.

ننجموا نصنّفوا أنواع الأنظمة السياسيّة الديمقراطيّة بين اللّي يبجلوا التعاون بين مُختلف السّلط (نظام برلماني و إلّا نيابي) وبين اللّي يفصل بيناتهم (نظام رئاسي) و مرّات فمّا أنظمة فيها الزوز يعني تخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

ب. مُختلف أنواع الأنظمة السياسيّة

النظام البرلماني

هو نظام سياسي يعتمد على التعاون بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة) .

في هذا النظام الحكومة تستمد السلطة متاعها من نواب المجلس اللّي تمّ إنتخابهم في الانتخابات التشريعية واللّي ياقفوا معاها و يساندوها. الوزير الأوّل هو صاحب السلطة التنفيذية لكنّ السلطة هذي عندها مسؤوليّة قدام البرلمان اللّي ينجم يحاسبها.



النظام الرئاسي

هو نظام سياسي يتركز على الفصل بين السّلط. في النظام هذا الحُكم بين يدين رئيس الدولة. يتمّ إنتخاب رئيس الدولة على طريق انتخابات عامّة تعطيه سلطات هامّة.

في النظام الرئاسي السلطة التنفيذية ما هاش مسؤوليّة قدام البرلمان على عكس النظام البرلماني.



النظام الشبه رئاسي

يتميّز النظام هذا بكون رئيس الدولة و الوزير الأوّل يتقاسموا السلطة التنفيذية، لوّل عند السلطات الحقيقيّة و الهامّة بما أنّ تمّ إنتخاب من طرف الشعب و الثاني يخدم و يتعاون معا السلطة التشريعيّة.

هو نظام مخلط فيه شويّة من خاصيّات النظام الرئاسي و شويّة من خاصيّات النظام البرلماني.

النظام هذا ظهر في فرانسّا عام 1958 و عام 1962 تمّ العمل بيه وقتلّي تمّ إنتخاب الرئيس بالإقتراع العام. أمّا في تونس ظهر عام 2011.



ت. هيئات النظام الديمقراطي

الحكومة

هي مجموعة من الوزراء و هذا يفكّر التضامن الحكومي يعني إنّ كلّ وزير يتحمّل قرارات اللّي تأخذهم المجموعة. هذا علاش القرارات تتخذ بطريقة جماعيّة مبعّد لا كلّ واحد أعطى رأي.

أمّا كل وزير مسؤول فردياً على أعمال الخاصة. و كفرد ينتمي للحكومة يتحمّل مسؤوليّة السياسة العامّة للحكومة.



البرلمان

يمثل الشعب.

عادة يكون فيها دايرة يتمّ إنتخاب أعضاءها بالإقتراع العام و مرّات ينجمّ يكون فمّا دايرة ثانية.

في النظام الرئاسي البرلمان عند سلطات هامّة برشة أمّا ما ينجمش يتقلب على الحكومة.

في النظام النيابي اللّي فيه خلط بين السلط، البرلمان هو اللّي عند الوظائف التشريعيّة و التنفيذيّة.

في النظام البرلماني الحكومة تستمد قوّتها بالبرلمان، هي مسؤولة قدّام. أمّا تنجمّ في حالة ما فمّا أزمة سياسيّة و إلّا مشكلة كبيرة مع الأغليّة البرلمانيّة تحلّ البرلمان.



2.2 الهيئات الدستوريّة المستقلّة

الفصل 125

الهيئات هذي اللّي حظّها الدستور مُستقلّة يعني حتّى سلطة ما تتدخل فيها. مهمتهم يحميوا الديمقراطيّة و يقويوها. و كل مؤسسات الدولة ملزومة بش تسهلّهم خدمتهم. هالهيئات هذي عندها شخصيّة خاصّة بيها و اللّي تخليها تسير أمورها و تتصرّف في فلوسها بنفسها. تتكون هالهيئات هذي من ناس ينتخبهم مجلس نواب الشعب بأغليّة كبيرة بالنواب تنجم تكون بالثلثين و إلّا بثلاثة أرباع و إلّا بثلاثة أخماس كل هيئة مالهيات هادي تعمل كل عام تقرير للمجلس يناقشوها فيه النواب في جلسة عامّة. القانون هو اللّي يقول من شكون تتكوّن هالهيئات هذي و شكون يمثل فيها كيفاش يتمّ إنتخاب الأشخاص اللّي يكونوها و كيفاش تتنظّم و كيفاش تتحاسب.

أ. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ISIE

هي هيئة عامة مُستقلة عندها شخصية معنوية. تتصرف في فلوسها و في أمورها الإدارية كما يظهرها. مهمتها الأساسية هي إنَّها تراقب إنتخابات مجلس النواب و تضمن إنتخابات ديمقراطية فيها عدد هامّ بالمترشحين و تكون شريفة و شفافة.

الفصل 126

هيئة الإنتخابات التي نسميها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات تنظّم و تراقب كل مراحل الإنتخابات و الإستفتاء التي نطلبوا فيه بالشعب بش يعطي رأي في نص قانوني و إلاّ قرار بش تأخذ الدولة. هالهيئة تضمن للتوانسة إنتخابات تكون شفافة و من غير غشّة و الهيئة هذي هي التي تقول على نتائج الانتخابات و إلاّ الإستفتاء.

الهيئة هذي هي التي تعمل القواعد المتعلقة بالانتخابات و الإستفتاءات التي ما حكاش عليها القانون.

هيئة الإنتخابات متكوّنة من تسعة أعضاء مستقلين يعني ما لازمهمش يكونوا تابعين لأيّ حزب و إلاّ جهة سياسية و يلزم يكونوا نظاف و متكونين مليح في ميدان الإنتخابات .

الأعضاء هذم يخدموا لمدة وحدة تدوم ستة سنين و كل عامين يتبدلوا ثلاثة منهم.

ب. هيئة الاتصال السمعي البصري HAICA

هيئة الاتصال السمعي و البصري مهمتها تنظيم و تحسين الاتصال السمعي البصري و ضمان حرية التعبير و الإعلام و ضمان وجود معلومة متنوعة صحيحة و وافية.

الهيئة هذي هي التي تعمل القواعد المتعلقة بميدان عملها ولا بدّ مشاورتها في كل المشاريع القانونية التي تمسّ بإختصاصها.

الفصل 127

هيئة الاتصال السمعي و البصري هي هيئة الراديوات والتلفز، مهمتها تنظيم خدمة وسائل الاتصال هذي وتحسينها ومهمتها زادة ضمان حق الناس بش يعبروا بكل حرية وبش يلقاوا وسائل إعلام متعدّدة ومتنوعة موش الكلها تقول وتعاود نفس الكلام. لكن زادة وسائل إعلام نظيفة ينجم الواحد يعطيها ثقة.

الهيئة هذي هي التي تحطّ القواعد المتعلقة بتنظيم الميدان متاعها و التي ما قالش عليها القانون ويلزم السلطة تشاورها على كل مشاريع القوانين التي داخله في إختصاصها.

هيئة الإتصال السمعي والبصري متكونة من تسعة من الناس مستقلين يعني ما يلزمهمش يكونوا تابعين لحتى جهة سياسية ويلزم يكونوا نظاف متكونين بالقدا في ميدانهم ، الأعضاء هذم يخدموا لمدة وحدة تدوم ستة سنين وكل عامين يتبدلوا ثلاثة منهم.

ت. هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان تراقب إحترام حريات و حقوق الإنسان و تحاول قدر ما تنجم تحسنهم. تعمل إقتراحات لتحسين نظام حقوق الإنسان.

السلطة لازمها تشاورها كل ما فمّا مشروع قانون يخصّ مجال اختصاصها.

وقتلّي فمّا إعتداء على حق من حقوق الإنسان تعمل الهيئة بحث بش تلقى حلّ و إلاّ بش تعدي القضية للجهات المسؤولة.

الفصل 128

تراقب هيئة حقوق الإنسان احترام حريات وحقوق الناس والهيئة هذي تعمل كل جهدها بش تقوي الحقوق والحريات هذي وتعطي أفكار لتحسين وضعهم، ويلزم السلطة تاخذ رأيها فيما يخص كل القوانين اللي بش تتعمل في مجال اختصاصها.

تعمل الهيئة بحث في الحالات اللي ياقع فيها اعتداء على حقوق الإنسان بش تلقالها حل وإلاّ تعديها للجهات المسؤولة كيما القضاء، هيئة حقوق الإنسان متكونة من ناس مستقلين يعني ما يلزمهمش يكونوا تابعين لحتى حزب و إلاّ جهة سياسيّة و يلزم يكونوا نظاف متكونين بالقدا في ميدانهم. الأعضاء هزم يخدموا لمدة تدوم ستة سنين بركة.

ث. هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة

تم مشاورة هيئة التنمية المستدامة في كل المشاريع القانونيّة اللي تهم الأمور الإقتصاديّة و الإجتماعيّة و اللي تتعلّق بالبيئة ، الهيئة تنجم تعطي رأيها في الأمور اللي تتعلّق بمجال اختصاصها.

الفصل 129

السلطة ملزومة بش تشاور هيئة التنمية المستدامة، يعني التنمية اللي ما تهمش الأجيال الحاضرة أكو أما زادة الأجيال الجاية وحقوقها، في مشاريع القوانين اللي تهم الأمور الإقتصادية والإجتماعية اللي تتعلّق بالبيئة والبرامج اللي تعملهم الدولة على خمسة و إلاّ عشرة سنين مثال فيما يخص تنمية البلاد. وتعطي الهيئة رأيها في كل الأمور اللي تهمها.

هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة متكونة من ناس مستقلين يعني ما يلزمهمش يكونوا تابعين لحتى حزب و إلاّ جهة سياسيّة و يلزم يكونوا نظاف متكونين بالقدا في ميدانهم. الأعضاء هزم يخدموا لمدة تدوم ستة سنين بركة.

ج. هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد INLUCC

الهيئة هذي تشارك في تركيز الحوكمة الرشيدة و منع و مكافحة الفساد.

الهيئة تبّع كيفاش يتم تطبيق الحوكمة الرشيدة و كيفاش يتم التعريف بثقافة و عقليّة الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد وتقوم زادة بتقوية مبادئ الشفافية و النزاهة .

الهيئة ما تنجمش تاخذ بلاصة أيّ هيئة مراقبة أخرى إذا جاوها معلومات و إلاّ مطالب يخصوا حالات فساد لازمها تعديها للقضاء.

الفصل 130

هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد تشارك في وضع سياسة الحوكمة الرشيدة يعني السياسة اللي يشارك فيها المواطن بالحق واللي قايمه على الإستحفاظ على فلوس الشعب وثروات البلاد والهيئة تبع تنفيذ السياسات هذي وهي اللي بش تعلّم الناس كيفاش هم بنفسهم يبعدوا على الفساد ويقاوموه،

وهذا الكل ماهو ممكن إلاّ إذا كان نقرّيو مبادئ الشفافية والنزاهة و المساءلة يعني إنّ كل شيء في السلطة يلزم يتعمل قدام الناس الكلّ بش ننجموا نراقبوه، وإنّ كل المسؤولين في البلاد يكونوا نظاف ونجموا نحاسبوهم إذا كان يغلطوا في حق التوانسة.

الهيئة تلوّج على حالات الفساد في الإدارة وعند الخواص، تبحث فيها وتتحقّق منها وتعديها للسلط بش تُنظر فيها كيما القاضي.

يلزم السلطة تاخذ رأي الهيئة هذي في القوانين اللي بش تتعمل و اللي داخله في اختصاصها كيما يمكن للهيئة بش تعطي رأيها في النصوص الترتيبية يعني النصوص اللي يصدرها رئيس الحكومة.

الهيئة هذي متكونة من ناس من ناس مستقلين يعني ما يلزمهمش يكونوا تابعين لحتى حزب و إلاّ جهة سياسيّة و يلزم يكونوا نظاف متكونين بالقدا في ميدانهم. الأعضاء هزم يخدموا لمدة تدوم ستة سنين بركة.

ج. المحكمة الدستورية

الدستور الجديد لعام 2014 أعلن على تأسيس محكمة دستورية.

القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 مؤرخ في 3 ديسمبر 2015 يتعلق بالمحكمة الدستورية و يعرف المحكمة الدستورية في الفصل 1.

الفصل 1: «المحكمة الدستورية هيئة قضائية مستقلة تُضمّن علوية الدستور وتحمي النظام الجمهوري الديمقراطي والحقوق والحريات في نطاق اختصاصاتها وصلاحياتها الإختصاصات والصلاحيات الذي يقرّها الدستور ومبيّنة بالقانون هذا».

أول مرة في البلاد التونسية تلقوا محكمة دستورية. و المشرّع التونسي عمل قانون فيه كلّ ما يهم صلاحيات و خدمة المحكمة و زاد شكونهم الأعضاء اللّي يكونوها و كيفاش نُضمنوا الشفافية.

المحكمة تتكون من 12 عضو منهم 3 ينجموا ما يكونوش من أهل القانون. و حتّى شّي في قانون المحكمة يوضّح شنو ينجم يكون إختصاصهم.

و حتّى شّي ما يجبر زادة الثلاثة أعضاء هذم على أنّهم ما يكونوش من أهل القانون و ما يكونش إختصاصهم القانون.

حسب ما يقول الدستور، البرلمان يعيّن 4 أعضاء و رئيس الجمهورية 4 أعضاء و المجلس الأعلى للقضاء 4 أعضاء. الطريقة متاع التعيين هذي تمكّن السلط الثلاثة مالتدخل في تكوين المحكمة حتّى مإلسلطة القضائية بالرغم اللّي هي سلطة لا سياسية و ما عندهاش دخل في السياسة.

القضاة الدستوريين ما ينجموا يكونوا في المنصب هذا كان مرة وحدة و لمدة 9 سنين أكهؤ.

المحكمة الدستورية تنجم :

تراقب التعديلات الدستورية
تراقب كان المعاهدات مطابقة للدستور
تراقب كان القوانين اللّي مازالت ما صدرتش مطابقة للدستور
تراقب كان القوانين اللّي صدرت مطابقة للدستور
تراقب كان النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب مطابق للدستور
إقالة رئيس الجمهورية إذا عمل حاجة خطيرة تمسّ بالدستور
تعلن اللّي منصب رئيس الجمهورية فارغ
تبقى على حالة الطوارئ
توزّع المسؤوليات بين رئيس الدولة و رئيس الحكومة.

خ. محكمة المحاسبات

مبعد الثورة قعدت محكمة المحاسبات هيئة من بين هيئات الدولة التونسية وهذا بفضل مرسوم عدد 14 لنهار 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

في فترة المسار الإنتقالي، قضاة المحكمة ينجّموا يشاركوا في أعمال اللجنة الوطنية للبحث على الفساد، جهاز الرقابة و التقصّي، لجنة مصادرة الأموال و الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات.

كانت المحكمة متكوّنة من 6 دوائر و ولّات عندها 3 دوائر جديدة بفضيل مرسوم عدد 2402-2011 و زيد على هذا ولّى ممّا لجنات داخلية تبحث في المطالب القانونية و التنظيمية التي عندها علاقة بأعمال المحكمة و هذا لضمان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

القانون الأساسي المتعلق بأعضاء المحكمة تبدّل وولّى أوسع بش تنجّم المحكمة تخدم أكثر عباد. في ما يخصّ إختصاصات محكمة المحاسبات:

تقوم بمحاسبة حسابات المحاسبين العموميين و تشوف كيفاش تمّ التصرف في الحسابات هذي تصقيهم إذا لزم و تذكر بإختصاصها في ما يخصّ حسابات تهتم بيها السلطة الإدارية.

تراقب حسابات و تصرف الدولة و المؤسسات العمومية الإدارية و الجماعات المحلية.

تعلن في تصريح التي حسابات المحاسبين العموميين مطابق لحساب العام لإدارة المالية.

تثبت في الحسابات و التصرف الاقتصادي و المالي للمؤسسات و للمنشآت العمومية و كلّ الهيئات التي تعطيها الدولة و إلّا الولايات و إلّا البلديات فلوس بصفة مباشرة و إلّا غير مباشرة.

تشوف نتائج الإعانة الاقتصادية و إلّا المالية التي أعطتها الدولة و إلّا الجماعات المحلية وإلّا المؤسسات والمنشآت العمومية للجمعيات و التعاونيات و المؤسسات و الهيئات الخاصة (إعفاء جبائي، ضمان ، إختصاص...)

تراقب حسابات الأحزاب

تراقب حسابات مؤسسات إلّا منظمات دولية.

3. الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي و مبادئ الحوكمة الرشيدة

1.3 شنو ديمقراطية تشاركية على المستوى المحلي و مبادئ الحوكمة الرشيدة ؟

أ. الديمقراطية المحلية؟

هي تنظيم سياسي في جهة محلية و تعطي للمواطن إمكانية المشاركة. معاناتها التي القرارات و الصلاحيات متاع الدولة تنتقل للسلطات المحلية ،هذا يمكّن مالإستجابة بسهولة لحاجيات المواطنين مادام الأعمال العمومية التي تعملها السلطة المركزية تولي معاملة من طرف الجهات المحلية. السلطات المحلية هي التي تقرر حتي لوين ينجم المواطن يشارك في الأمور التي تهتم الجهة.

ب. الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية تعطي للمواطن سلطة تخليه يشارك و يعطي رأي في كل ما يخص الأمور المحلية و زاد يشارك في أخذ القرار و يتدخل في السياسة المحلية (و هذا حتي خارج المدة الانتخابية).
أهم شيء في الديمقراطية التشاركية هو تدخل المواطن في الحياة العامة و تشريك في أخذ القرار و رأي يكون عند قيمة و يأخذه بعين الاعتبار.

الفصل 139

للدستور التونسي يقول : الجماعات المحلية تستعمل طريقة تشريك المواطنين في إتخاذ القرار و يلزم تخلي المواطنين و المجتمع المدني يشوفوا خدمتها و يشاركوها في تحضير برامج التنمية و التهيئة الترابية كيما تنظيم البنى و المساحات الخضراء و الكيانات و يراقبوا تنفيذها كيما يقول القانون.

2.3 شنو الحوكمة الرشيدة ؟

فما شكون يفهمها على أنها فعالية أعمال الدولة و فمّا شكون يفهمها على أنها المشروع الديمقراطية لقرارات الحكام و مدى تدخل المواطن في تنظيم السياسات العامة .
على كل حال وقتلي نتكلموا على الحوكمة الرشيدة لازم نخطوا في بالنا ضرورة وجود سيادة الدولة و إصلاح ديمقراطي ، مساءلة ، شفافية ، حماية حقوق الإنسان و المشاركة الفعالة للمجتمع المدني اللي هي قوة فاعلة في تحسين و تطوير الوضع.
الحوكمة الرشيدة تمكّن من تصوّر من تنفيذ و من تقدير سياسات عامة في حكومة ديمقراطية.

3.3 مبادئ الحوكمة الرشيدة

أ. الانتخابات

الانتخابات المحلية يتم تنظيمها طبقا للقواعد الدولية و لقواعد الوطنية.
المواطنين الكل يشاركوا في التنظيم هذا، اللي يعتمد على حرية التعبير، حرية التجمع و حرية الاجتماع.
يتم أخذ القرارات حسب إرادة الأغلبية لكن باحترام زادة المصالح المشروعة متاع الأقلية.

ب. التفاعل

تتمثل في تحضير و وضع كل الهياكل و الإجراءات اللي تستجيب لمطالب و إنتظارات المواطنين.

ت. الشفافية

القرارات الكل تتخذ على أساس مطابقتها للقانون . الناس الكل عندهم الحق بش يعرفوا المعلومات الكل اللي ما هاش سرية لأسباب قانونية .
المعلومات اللي تخص القرارات و تنفيذ السياسات العامة و نتائجها تكون معروفة و منشورة بش الناس الكل يكونوا في بالهم ، بش ينجموا يتبعوا و يقدروا و يشاركوها في أعمال الجماعة المحلية.

ث. دولة القانون

الجمعيات المحلية لازمها تحترم القانون و القرارات القضائية.

ج. حقوق الإنسان

اليوم نجموا نقولوا اللّٰي فمّا إحترام و حماية و تطبيق لحقوق الإنسان.
فمّا قانون ضدّ العنصريّة .

كل واحد عند ثقافة خاصّة بيه و هذي حاجة ترد المجتمع متعدد الثقافات و غنيّ، على هذا كل واحد عند دور بش يعرف بالثقافة الخاصّة بيه و يورّي اللّٰي هو ينتمي ليها و هو عنصر فعّال فيها .
لازم زاد تشجيع التماسك الإجتماعي و ضمّ الجهات الفقيرة و هذا يتمّ من خلال القوانين و أعمال المجتمع المدني.
ج. التصرف في الأمور الماليّة بطريقة سليمة:

لازم برشة احتياط و حذر في كل ما يخص الفلوس. خاصّة وقتلّي فمّا قروض على خاتر لازم تقدير المداخيل و المصاريف لهذا يتمّ تحضير برامج ميزانية سنوية بالتشاور مع المواطنين .
كل المخاطر تكون مقدّرة و محسوبة.

ح. المصلحة العامة

كلّ ما تعمل البلديات يكون في صالح المجموعة و موش لمصلحة بعض الناس.

خ. مقاومة الفساد

لازم الحكومة تقرّر كيفاش تطبّق طريقة لمكافحة الفساد و نعرفوا اللّٰي الدستور أسس هيئة للحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد و الرّشوة.

د. الكفاءات و القدرات

تطوير الكفاءات و القدرات لتحسين عمليّة الحوكمة مضمونة من خلال دورات التكوين و الورشات.

ذ. الابتكار و الإنفتاح قدّام التغيّر

يتمثل في إكتشاف و التعرّف على تجارب جديدة لا زم الإنفتاح و حبّ الإطلاع و الابتكار.

ر. التوجهات على المدى الطويل

لازم المشاريع تدوم بش تكون عندها أثر.

ز. الحلول اللّٰي تناسب الجهة المحليّة

لازم فمّا قدرة بش واحد يلقي الحلول الإجتماعيّة و الثقافيّة اللّٰي تناسب الجهة و هكّ نشوفوا اللّٰي فمّا نوع من الحرّيّة في أخذ القرار و الابتكار.

س. ضرورة تحمّل المسؤوليّة

المحاسبة على الحسابات و المسؤوليّة و الشفافيّة هي ساس المفهوم هذا، يعني كلّ واحد يتحاسب على أعمال .

4. اللامركزية و الجهات المحلية

دستور 2014 يشجع الديمقراطية و التوكمة الرشيدة في الجهات المحلية. فمما برشة قوانين جدد تهتم اللامركزية و إستقلالية الجهات المحلية و زاد قوانين جدد تهتم حقوق و حريات هامين برشة و تهتم مشاركة المواطنين على المستوى المحلي. ننجموا هوني نذكروا الدور الهام اللي لعب المجتمع المدني في وضع أحكام تهتم التوكمة الرشيدة في الجهات المحلية و السلطة العامة.

1.4 شنو اللامركزية ؟

فما زوز أنواع :

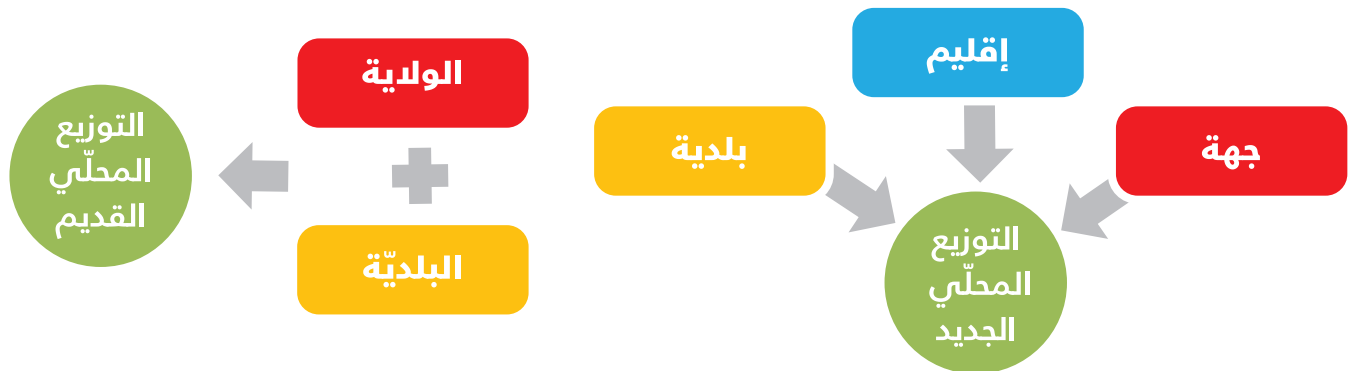
اللامركزية اللي تهتم الخدمات

مثلا في ميدان الصحة تأسيس سبيطار ، في ميدان التعليم إنشاء مدرسة...



اللامركزية الجهوية

تنظيم إداري يمكن مجموعة من الناس بش يعيشوا في نفس المنطقة. المجموعة هذي عندها الشخصية القانونية و الإستقلال الإداري و المالي و تتميز زادة بالسلطة و صلاحيات السلطة المركزية لصالح المنطقة.



مبعد الثورة التونسية قررت الدولة بش تعاود التقسيم الإداري و نجموا نلاحظوا في الدستور التونسي الباب السابع اللي عنوان السلطة المحلية:

الفصل 14

الدولة التونسية تشجّع اللامركزية يعني يلزم تخلي البلديات و الجهات و الأقاليم تحكم بنفسها في الأمور التي تهمّها و التي يضبطها القانون. و هذا ما يمنع إن تونس تبقى دولة وحدة و موحدة.

الفصل 131

السلطة المحلية قائمة على أساس اللامركزية يعني إن يلزم تخلي البلديات و الجهات و الأقاليم تحكم بنفسها في الأمور التي تهمّها و التي يضبطها القانون. اللامركزية هذي هي تنظيم تراب تونس على أساس جماعات محلية تكون بلديات و جهات و أقاليم حسب التقسيم التي حدّد القانون و هكّ تولي كلّ بلاصة في تونس تابعة في نفس الوقت لبلدية و لجهة والإقليم. يمكن للقانون يزيد يعمل أنواع أخرى مالجاعات المحلية.

الفصل 132

الجماعات المحلية عندها شخصية خاصة بيها تمكنها من تسيير أمورها و تتصرّف في فلوسها بنفسها. و الجماعات هذي تنظم و تسيّر مصالحها التي حددها القانون بحرية و من غير ما تتدخل فيها السلطة المركزية.

الفصل 134

الجماعات المحلية عندها صلاحيات خاصة بيها و صلاحيات تقسمها مع السلطة التي في العاصمة و صلاحيات تسلّم فيها السلطة المركزية لصالحها. توزيع الصلاحيات التي بينها و بين السلطة المركزية وإلا الصلاحيات التي تسلمها لصالحها السلطة المركزية يكون على أساس مبدأ التفريع ، يعني السلطة المركزية تتخلى على الأمور التي تهم السلطة المحلية.

الفصل 135

الجماعات المحلية عندها مداخل متاعها تجيبها و حدها و فلوس تعطيهاها السلطة المركزية و المداخل هذي تكون على قدّ الصلاحيات التي يعطيهاها القانون. كل صلاحية جديدة و إلا كل صلاحية تعطيهاها السلطة المركزية يلزم يقابلها زيادة في المداخل. القانون ينظم كيفاش تتصرّف الجماعات المحلية في فلوسها.

الفصل 137

الجماعات المحلية تتصرّف بكلّ حرية في الفلوس الموجودة في ميزانيتها و يلزمها تحترم قواعد الحكومة الرشيدة يعني التي يشارك فيها المواطن بالحق و التي قائمة على الإستحفاظ على فلوس الشعب و ثروات البلاد و يراقبها القاضي المالي.

2.4 مجلة الجماعات المحلية

فيها أهم المبادئ التي تعتمد عليها السلطة المحلية و يتدث فيها زادة على أهمية الموارد الخاصة بالجماعات المحلية و التي تمكّن من تطبيق اللامركزية. الحكاية هذي تطرح مسألة توزيع فلوس الأداءات للجماعات المحلية إلا بين الدولة و الجماعات المحلية. و زاد الصلاحيات التي تعطيها السلطة المركزية للجماعات المحلية و زادة كيفاش تنجم الجماعات المحلية تدبر موارد تستغلها بش تمول مشاريع بش تحسن ظروف العيش في مختلف الجهات.

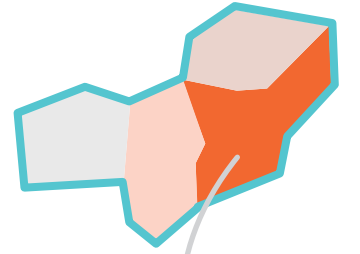
أ. شنو المجالس المحلية ؟

هي التي بيها نفهموا شنية اللامركزية يعني الجماعات المحلية عندها شخصية خاصة .هي منطقة من تراب الدولة تتمتع بنوع مالاستقلالية في التصرف في أمورها.

حسب الفصل 131 هم البلديات الجهات و الأقاليم على كامل تراب الجمهورية.

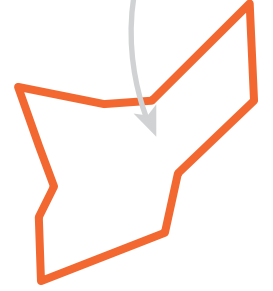
الإقليم

- الفصل 344: الإقليم جماعة ترابية تشمل عدد من الجهات، يعمل على تحقيق الاندماج والتكامل التنموي الاقتصادي المتوازن والعادل بين مختلف المناطق المكونة للإقليم.
- ما زالوا ماهمش محددين.



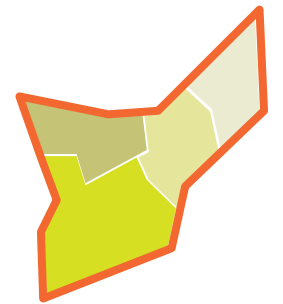
الجهة

- الفصل 286: الجهة جماعة محلية تتصرف في الشؤون الجهوية وفق مبدأ التدبير الحر وتعمل في نطاق دائرتها على تحقيق التنمية الشاملة والمتضامنة والتكامل بين المشاريع التنموية والمرافق العامة ودعمها وتعزيزها بالتنسيق والتعاون مع السلطة المركزية ومع بقية الجماعات المحلية.
- فمّا 24 جهة.



البلدية

- فصل 189: البلدية جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية تتولى التصرف في الشؤون البلدية وفقا لمبدأ التدبير الحر وتعمل على تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وحضريا وإسداء الخدمات لمنظورها والإصغاء لمشاكل متساكنيها وتشريكهم في تصريف الشأن المحلي
- فمّا 350 بلدية.



ب. المبادئ الموجودة في مجلّة الجهات المحليّة

اعتراف السلطات المحليّة بالكفاءة التنظيمية ومنحها الاستفادة من وسائل الإدارة الحرة

مبدأ الإستقلالية الإداريّة و الماليّة

مبدأ التضامن

مبدأ التعاون اللامركزي

مبدأ الديمقراطية التشاركيّة و الحوكمة

مبدأ تحديد كفاءات الجمعيات المحليّة

مبدأ الحوكمة الرشيدة في تسيير الأمور المسائل المحليّة

مبدأ المراقبة اللاحقة و حذف كلّ نوع من المراقبة الإداريّة المسبقة

مبدأ الإلتجاء إلى القضاء في كل ما يخصّ ما يسبق أعمال للجماعات المحليّة



1. شنو المواطنة ؟

الإجابة على السؤال « شنو المواطنة ؟ » موش ساهل. على خاتر السؤال هذا يشمل عناصر مختلفة متعلقة بتقاليد سياسية متخالفة. و الخلافات هذي ترد الإجابة على السؤال صعب. المواطنة هي صفة نعطيوها لشخص ينتمي لـ «مدينة». اللي نسميها توّ وطن. كلمة المواطنة جاية من اللاتينية civitas اللي تعني حق المدينة حق ساكن بلاد. في كل دولة فمّا عباد يتسمّوا مواطنين و وحود آخرين نقولوا عليهم أجانب. ننجّموا نعرفوا بالمواطنة على أنّها « وضع يمكّن المواطن من المشاركة في حياة المجتمع و يعطيه زادة الحق بش يمثلوه ناس سياسيا»

في القانون المواطنة تعطي لمجموعة سياسية أهلية قانونية ماعنتها تعطيههم حقوق و واجبات مدنية و سياسية و إجتماعية . الحقوق و الواجبات هذي نفهموا بيهم دور المواطن في المجتمع و قدام الهيئات الوطنية ، الشئ هذا يخلي المجموعة تعيش في أمان و إنسجام دايم.

برشة ناس تفهم المواطنة على أنّها هوية وطنية قوية تحددها الولادة و العرق و التاريخ و الثقافة و التربية.

في القانون، المواطنة هي العلاقة بين الفرد و الدولة- الوطن. الدولة تحمي الفرد و مقابل هذا، الفرد يحترم واجبات في علاقة مع الدولة.

المواطنة تختلف عن الجنسية اللي الواحد ينجم يتحصل عليها إذا كان يستجيب للمعايير المطلوبة من طرف حكومة دولة أخرى . و بفعل إنتماء الثاني لدولة أخرى يفضل جنسية ثانية ينجم الواحد يحس بمواطنة ثانية.

2. مبادئ المواطنة

1.2 التحضر و التمدّن

هو احترام و فرض إحترام القوانين و القواعد الموجودة وهو زاد إنّ الواحد يكون عند ضمير و إحساس بالواجب في علاقة مع المجتمع اللي يعيش فيه. بصفة عامّة ، التحضر مربوط بنشاط المواطن في الحياة اليومية و العامة نشاط يخلي المصلحة العامة تكون أقوى من المصلحة الخاصة.

2.2 التربية و الأخلاق

تتمثل في إنّ الواحد يحترم نفس و يحترم الآخرين و يحترم زادة الفضاء العام و أملاك الدولة.

الإحترام يخلي الناس الكل تعيش مع بعضها في راحة و طمأنينة وهذا يشير على خاتر حدّ ما يقلق حدّ. مثلا التربية هي عنصر من عناصر الإحترام.

الاحترام المتبادل بين الناس و التسامح في علاقات الأفراد بيناتهم و كرامة الإنسان يضمنوا التحابب و الإنسجام بين الناس في المجتمع.

3.2 التضامن

المواطنون ما هم مش مجموعة مالأفراد يتعايشوا معا بعضهم أكهو .هم مجموعة مالنسا و الرجال عندهم نفس الهدف و نفس المشروع اللّي هو تحسين البلاد و تحسين حال اللّي يعيشوا فيها. ننجّموا نقولوا اللّي التضامن يمثل النقطة الأساسيّة في حياة المجموعة. يتمثل التضامن في إعانة المحرومين بطريقة مباشرة و إلّا على طريق السلطات العامّة (توزيع الموارد بين الناس). القيم هذي تتعارض معا الفرديّة و اللا مبالاة يعني وقتلّي الواحد ما يهتمش بوضع الآخرين القيم هذي نلقاوها عند المواطن اللّي يحس بمسؤوليّة السياسيّة و الإجتماعيّة و المعنويّة بلاش ما يحس روح مجبور بش يعمل هكّ. التحضر مربوط بالإحساس بالانتماء للمجموعة اللّي يكونوا الأفراد فيها متضامنين ،الديمقراطيّة ما تولّي تلعب دورها التام كان وقتلّي يكون للمواطنين دور فيها و هذا يتطلّب مشاركة ناشطة و مسؤولية في كل مستويات الحياة العامّة.

3. حقوق و واجبات المواطن

1.3 حقوق المواطن

فمّا نوعين مالمواطنين، المواطن الناشط و المواطن اللّي ما يحسّش بالمسؤوليّة، المواطن اللّي ما يحسّش بالمسؤوليّة هو المواطن اللّي ما يشاركش في المجتمع المفهوم هذا ظهر معا الثورة الفرنسيّة ينعتوا بيه المواطن اللّي يخلص أدايات أما ما ينتخبش». بالعكس المواطن الناشط هو اللّي يعرف حقوق و واجبات في المجتمع و اللّي يعرف قيمة المواطنة و يتصرّف في المجتمع بمسؤوليّة.المواطن هذا يتمتع بحقوق المدنيّة و يلتزم بواجبات. الدستور التونسي يذكّر حقوق و واجبات المواطن و خصّصهم الباب الثاني الحقوق و الحريات.

الفصل 21

التونسيين و التونسيّات عندهم نفس الحقوق و نفس الواجبات.و هم متساويين قدام القانون من غير مانعوا واحد عالأخر. الدولة تضمنلهم حقوقهم و حريّاتهم الفرديّة و الجماعيّة. و الدولة تضمنلهم ظروف عيش كريمة.

لأزما نذكروا هالحقوق اللّي يتمتع بيهم المواطن:

الحقوق الإجتماعيّة

الحقوق السياسيّة

الحقوق المدنيّة و الحريّات الأساسيّة

أ. الحقوق المدنية و الحريات الأساسية

حرية الرأي و التعبير و التفكير

بش يتم تركيز الديمقراطية الدستورية التونسي يضمن الحق في حرية الرأي و التعبير.

الحقوق هذي هي حريات أساسية يعني كل واحد ينجم يفكر كيما يحب كل واحد ينجم يعبر على رأي المخالف لرأي الأغلبية كيما يحب و يعبر على أفكار بكل حرية. و بكل الوسائل الممكنة مثلا على طريق الجرايد وإلا التلفاز و إلا الراديو و إلا الأنترنت.



الفصل 31

حرية الرأي و التفكير و التعبير و الإعلام و النشر مضمونة. حتي حد ما ينجم يمنعها بالمسبق.

حرية الاجتماعات و المظاهرات

الناس الكل عندهم الحق بش يجتمعوا بش يحكيوا على أفكار و إلا بش يدافعوا على قضية تهمهم.

حرية المظاهرات تعطي الحق للناس بش يعبروا على فكرتهم و إلا بش يدافعوا على القضية اللي تهمهم في الشارع . بالطبيعة هذا يتم بطريقة سليمة بلاش تكسير و إلا إعتداء على الناس.

الفصل 37 مالدستور يقول : «حرية الاجتماعات و المظاهرات مضمونة » فمّا زادة قانون أساسي يتكلم على الحق هذا – قانون عدد4 لعام 1969 قانون 4 69-4 جاتفي 1969 و ينظم الاجتماعات العامة و المواقب و الإستعراضات و المظاهرات و التجمهر (وقتلي جماعة يتلموا) و يعطي التفاصيل الكل».

الفصل 1 لقانون عدد4 لعام 1969 يقول : «الاجتماعات العامة حرة. و تنجم تكون فمّا اجتماعات بلاش ترخيص مسبق لكن لازمها تتعمل حسب الشروط الموجودة في القانون هذا. الحق هذا حر لكن منظم».



حرية التنقل

كل شخص عند الحق في التنقل. ينجم يتنقل بكل حرية في بلاد دخلها بطريقة شرعية ، عند الحق بش يخرج من أي بلاد و عند الحق في الدخول في البلاد اللي هو مواطن فيه. الحق هذا ينجم يتغير تطبيق في بعض الحالات.

الفصل 24

كل تونسي و إلا تونسية عند حرية بش يختار وين يسكن و إلا وين يمشي و عند الحق بش يسافر لبرّة.



حق الملكية

هو الحق في إمتلاك شئٍ. الشئ هذا ينجم يكون ملموس كيما حاجة و إلاً أراضي وإلاً غير ملموس كيما حق الملكية الفكرية على الإبداعات الموسيقية و إلاً الأدبية و إلاً العلمية.

حق الملكية يمكّن الشخص بش يتمتع بحاجات ملموسة و إلاً غير ملموسة. الحق هذا ينجم يتعدى من عبد لعبد آخر. هو حق مضمون في الفصل 41 متاع الدستور.



الفصل 41

...مالدستور التونسي: حق الملكية مضمون. حق الملكية ما يتمس كان في حالات يقول عليها القانون اللّي يعطي ضمانات لصاحب الملك. الملكية الفكرية مضمونة.

ب. الحقوق السياسية

الإنتخاب حق أساسي للمواطن، يعطيه الإمكانية بش يختار حكام البلاد.

الإنتخاب يعطي للمواطن صفة المواطن الناشط و يعطيه زادة الإمكانية بش يختار حكومة كيما يحبها هو.

كل حكومة تحاول بش تعمل و تطبق سياسات مختلفة في صالح المواطنين. هذا يمكّن المواطنين بش يحاسبوا الحكومة كان فمّا مشاكل و يطلبوا منها بش توضّح لهم الوضعية. في بلاد ديمقراطية يُعتبر الإنتخاب وسيلة تخلي المواطن يعبر على رأي. الانتخابات تغذي الوعي الاجتماعي بصيغتها تقوي التعاون السياسي. المواطن يتبعوا السياسة اللّي سلوكها الناس اللّي يمثلوهم و نهار الانتخابات الناخبين يختاروا الناس اللّي بش يمثلوهم في الحكومة الجاية و هم على معرفة باللّي حقّوه و إلاً ما حقّوهش قبل.

كل مواطن تونسي عمر 18 سنة ينجم ينتخب بقطع النظر على عمر و إلاً جنس و إلاً طبقة الإجتماعية.

هو حق يمكّن كل مواطن من إختيار شكون يمثل.

الفصل 34

...مالقانون التونسي: الحق بش ننتخبوا وإلاً بش نترشّحوا في الإنتخابات مضمونين كيما يحددهم القانون. و على الدولة بش تعمل كل ما يلزم بش تضمن وجود النساء في المجالس المُنْتَخبة.

حق الترشح للإنتخابات

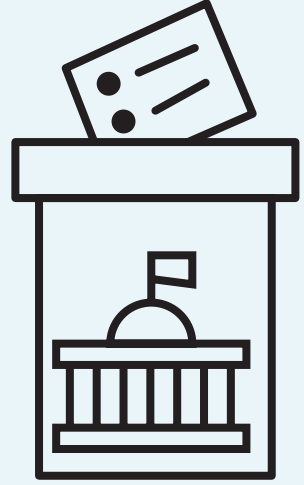
هو الحق اللّي يمكّن كل إنسان يش يترشّح بش ينتخبوه ناس آخرين . فمّا بعض الشروط لازم تتوفر عند اللّي يش يترشّح للإنتخابات.

الشروط هذي تختلف حسب نوع الإنتخابات : إنتخابات تشريعية و إلاً إنتخابات رئاسية و إلاً إنتخابات بلدية.



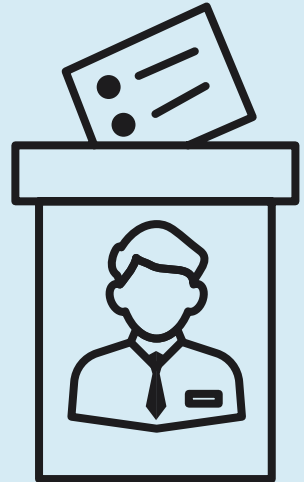
الترشح للانتخابات التشريعية

- لازم يكون الواحد عند الجنسية التونسية و يكون عند على الأقل 10 سنين و هو ناخب
- يكون عند بطاقة تعريف وطنية و إلا جواز سفر
- يكون عمر 23 سنة كاملين وقت تاريخ الترشح
- ما يكونش عند حالة إنعدام الأهلية
- يكون عند ما يثبت اللي يخلص الضرايب متاع
- فمّا بعض الشروط تمنع المترشح بش يقدم روح للانتخابات :
- لضمان إستقلالية القضاء القضاة ما ينجموش يقدموا رواجهم للترشح.
- أصحاب السلك الدبلوماسي و القنصلي
- الولاية
- المعتمدين الأولين الكتاب العامين في الولايات
- المعتمدين و رؤساء الأقسام.
- المترشح يصب الترشح متاع معا الملف متاع كامل في الوقت عند هيئة العليا للانتخابات.
- القانون الجديد متاع الانتخابات يقول اللي القايمة لازم يكون فيها نفس عدد النساء و الرجال.



الترشح للانتخابات الرئاسية

- الواحد يكون تونسي وإلا تونسية
- يكون مسلم
- يكون الواحد عمر على الأقل 35 سنة.
- كان عند زوز جنسيات لازم يحط في الملف متاع إلتزام يقول فيه اللي يتخلّى عالجنية اللي ماهاش تونسية.
- يكون عدد مالنواب في مجلس نواب الشعب و إل رؤساء مجالس البلديات و إلا الجهات و إلا الأقاليم المنتخبين و إلعدد مالنابيين مساندين ترشحو يعني صحول بش يترشح.
- لازم يصب في خزينة الدولة ضمان مالي بقيمة 10.000 دينار يعاودوا يرجعوهال إذا ما تحصل على 3 % مالأصوات.
- الترشح للانتخابات الرئاسية . يتصب في مقر هيئة الانتخابات



الترشح للإنتخابات البلدية

- يكون المترشح عُمر 18 سنة كاملين نهار اللي يقدّم الترشح متاع
- يكون تونسي و إلاّ تونسيّة
- مايكونش فاقد الأهليّة
- الناس اللي بش نذكروهم توّ ما عندهم ش الحق بش يقدّموا نفسهم في الإنتخابات البلدية:
- القضاة
- الولاة
- المعتمدين الأولين
- الكتّاب العامّين في الولايات
- المعتمدين و رؤساء الأقسام
- المحاسبين متاع البلديات و الجهات
- خدّامة البلديات و الجهات
- خدّامة الولايات و المعتمديات



ت. الحقوق الإجتماعيّة

الحق في الخدمة

حسب الدستور كلّ تونسي عند الحقّ بش يخدم.

الفصل 40

...متاع الدستور التونسي: كل تونسي و تونسيّة عند الحقّ باش يخدم. الدولة تعمل اللازم بش تضمن الحقّ هذا على أساس الكفاءة يعني إنّها تقبل الإنسان في الخدمة اللي تناسب تكوين و إلاّ قرابة و معرفّة و على أساس الإنصاف يعني بطريقة عادلة. و كل تونسي و تونسيّة عندهم الحقّ بش يخدموا في ظروف باهية و بشهرية تناسب خدمتهم.



الحق في التعليم

الأفراد و المجتمع يتمتعوا بحق التعليم. الحق هذا هام برشة و أساسي للتطور الإنساني و الإجتماعي و الإقتصادي و هو اللي بش يمكن من الوصول إلى مجتمع سليم و متطور.

هو وسيلة قوية تمكن من تحسين قدرة كل واحد و هو وسيلة زادة لضمان الكرامة الإنسانية و يمكن من تعزيز رفاهة العيش الفردي و الجماعي.

هو حق يمكن المنبوذين و المهمشين و الفقراء من تحقيق و التمتع بحقوق أخرى و هذا يتم بتحسين و تطوير شخصية الإنسان.



الفصل 39

...متاع الدستور التونسي: يلزم الناس الكلّ تمشي للمكتب حتى لعمر سطات سنة على الأقل.

الدولة تضمن القراءة بلاش فلوس في المكاتب و المعاهد و الجماعات العمومية يعني متاع الدولة. و توفر اللازم بش تكون التربية و التعليم والتكوين بمستوى باهي.

تحاول زادة بش تربى الجيل الجديد على الهوية العربية الإسلامية و إنتماء لتونس.

يلزمها تعود الجيل هذا على غحترام و إستعمال اللغة العربية و على إن يكون متفتح على اللغات و الحضارات الإنسانية الأخرى يلزمها تربى الأجيال الكل على ثقافة حقوق الإنسان.

الحق في الضمان الإجتماعي

كلّ عبد عند الحق في الضمان الإجتماعي. الدولة هي اللي توفر الضمان الإجتماعي لأفراد المجتمع بش تحميهم و خاصة بش تحمي الضعاف اللي جاتهم ولادة و إلا تعرضوا لحادث و إلا للبطالة و إلا للمرض و إلا للإعاقة و إلا للكبر....حالات ينجم يتعرض لها كل إنسان في حياة.

الدولة توفر الحق في الضمان الإجتماعي بطريقة ملموسة و قتلي توفر حماية بالفلوس و إلا بالخدمات

مثلا كيف تمكن لأفراد المجتمع و إلا العايلتهم بش يتمتعوا بالخدمات الصحية الأساسية و إلا بدار و إلا بماء و إلا بماكلة و إلا بتعليم حتى ولو كان تعليم بسيط.

الضمان الإجتماعي حق يلعب دور هام في الإدماج و الترابط الإجتماعي و في التنقيص مالفقر.



حق الإضراب

حق الإضراب هو حق دستوري نجموا نقولوا اللي هو حركة إحتجاج و إلا معارضة جماعية هدفها الدفاع على مطالب مهنية كيما تحسين ظروف العمل و الشهاري و الأمن في مكان العمل و إلا في البلاصة اللي يخدموا فيها الناس. حق الإضراب لازم يتمارس بلاش إعتداءات و تجاوزات.

إذا ما كنت من الناس اللي يعملوا في إضراب لازمك تحترم خدمة اللي ما يحبوش يعملوا إضراب .

أعمال العنف و التجاوزات و الإعتداءات اللي يقوموا بيها اللي يعملوا في إضراب هي كالجنابة و يمكن الحكم عليهم جزائيا. النقابات و المضربين عالخدمة مسؤولين على التجاوزات اللي تصير وقت الإضراب. صاحب الخدمة و الخدمة اللي ماعملوش إضراب ينجموا يطلبوا تعويض قدام المحاكم.



2.3 واجبات المواطن

المواطنة تستوجب زادة واجبات و تحمّل المسؤولية. ننجّموا نعرفوا الواجب بأنّ إلتزام قانوني و إلّا إلتزام أخلاقي. الواجب هو اللّي يقابل الحق. المواطن لازم يفكّر في الأخلاق الواجب لازم يكون تصرف أخلاقي التصرف هذا يظهر في الإحترام في الفضاء العام و إحترام ملك غيرنا.

أ. واجبات المواطن في علاقة معا غير

فمّا واجب قانوني و واجب أخلاقي.

كل مواطن لازم يحترم حقوق المواطنين الآخرين اللّي هم يتمتعوا كيف هو بالحقوق اللّي يتمتع بهم. مثلا المواطن عند الحق في سرّيّة حياة الخاصّة و لازم يحترم حياة الآخرين. لازم زادة يحترم حرّيّة التعبير متاع كل واحد و ما يمنع حتى واحد من هذا الحق حتى لو كان أفكار مختلفين. لازم يحترم الآخرين و يعاونهم. المواطن عند زادة واجب أخلاقي يعني لازم يتصرف كمواطن يكون متحصّر و تكون عند تربية و أخلاق. التصرف الباهي للمواطنين في علاقتهم ببعضهم يردّ الحياة في المجتمع و العلاقات بين الناس طيّبة و سليمة تكون العلاقات بين الناس سهلة و التعامل طيّب. التربية الإحترام و مساندة الناس اللّي حاجتهم بإعانة عناصر هامة لتصرف مدني و يومي. كان ما فمّاش القيم هذي يولّي ماعادش فمّا مواطنة و كان فمّا كان حقوق و حريات بلاش حدود تولّي فمّا زادة فوضى و قانون الأقوى هو اللّي يفرض روح. الحرّيّة كان ماعندهاش حدود كل واحد بش يتعدّى على حق غير. الدولة هي اللّي تحدد حدود كل حرّيّة بش كل واحد يأخذ حق.

ب. واجبات المواطن في علاقة معا الدولة

إحترام القانون

المواطنين لازمهم يحترموا القانون و بتصرفهم المتمدّن و المتحصّر يلزوا الآخرين لإحترام. المواطنيين ينتخبوا الناس اللّي بش يمثلوهم و الناس هدم هم اللّي بش يغمّلوا القوانين اللّي المواطنين لازمهم يحترمواهم.



المساهمة بالفلوس في المصاريف اللّي تتحملها الدولة

المواطنين لازمهم يتحملوا معا الدولة المصاريف اللّي تتحملها لمصلحة المجتمع. الفصل 10 يذكر بواجب المواطنين في الفصل 10.



الفصل 10

...متاع الدستور: دفعان الضرائب و مشاركة الناس الكل في المصاريف العامة اللازمة مثلا بش تبني الدولة المكاتب و السببطارات و الكيّاسات واجب المواطنين الكل على أساس الإنصاف و العدل يعني كل قدير و قدر. و الدولة تعمل كل ما يلزم بش تجبر الناس على دفعان الضرائب و تقاوم كل من يحاول يغش و إلّا يتهرب من دفعانها و كل مواطن حسب مدخول الدولة تعمل على حسن الإدارة في الفلوس متع الشعب وتأخذ القرارات اللازمة وإلي تمشي مع إقتصاد البلاد. الدولة تمنع الفساد وأي حاجة تمس بالسيادة الوطنية.

المشاركة في الدفاع عالدولة

الفصل 9

...متاع الدستور: المواطن عند واجبات و عندُ زادة حقوق وأهمّ الواجبات هذي هو إن يحمي بلاد من العدو الخارجي لكن زادة من كل اللي يحب تقسيمها .
الخدمة العسكرية واجبة زادة على المواطنين الكلّ و القانون هو اللي يضبط كيفاش تكون الخدمة هذي.



4. إلتزام المواطن

كلمة «إلتزام» بش نعبروا بيها على كلمة **engagement** بالسوري اللي هي إحساس المواطن بأن لازم يعمل حاجات بش يحسن البلاد و يلزم روح و يتعهد بفعلهم. إلتزام المواطن هو نوع من المساهمة للوطن و مشاركة في تحسين. كيف نربطوا رواحنا بإلتزام معناتها نساهموا في حياة المجموعة اللي نعيشوا فيها. الإلتزام يقوي مبادئ المواطنة، مثلا التضامن.

الإلتزام هذا، ينجم يكون بمساهمات على مختلف المستويات و أنواع المساهمات تكون مختلفة: تنجم تكون بأعمال و أنشطة فردية و إلتزام جماعية و إلتزام حتى سياسية.

الإلتزام السياسي هو الإلتزام اللي يولي فيه المواطن العضو في ديمقراطية و اللي يتمتع بحقوق مواطن يحظ تفكير و أعمال في صالح المجموعة بهدف نقد و إلتزام مراجعة و إلتزام محافظة على هيئاتها و قواعدها. يساهم زادة في تشجيع المواطنين و المواطنات اللي يخدموا على الديمقراطية.

النشاط يساهم في تحقيق المواطنة بفضل الهدف متاع اللي يكون عادة سامي و عالي و فوق كل الإعتبارات الشخصية .

1.4 الإلتزام أنواع

أنواع الإلتزام	النشاط	الهدف	أمثلة
الإلتزام مدني (وعي)	المشاركة كمواطن واعي بالإنتماء إلى ديمقراطية لصالح الجماعة.	نقد و مراجعة أعمال الهيئات و القواعد في دولة ديمقراطية. مساندة المواطنين في ممارستهم للديمقراطية	الإلتزامات الإجتماعية و الإنسانية و الشخصية هي إلتزامات مدنية.
الإلتزام إجتماعي	الانخراط كمتطوع ناشط في جمعية طلابية و إلتزام نقابية و إلتزام في منظمة جماعية ما فيهاش ربح	تحسين ظروف عيش المتساكنين في حي و إلتزام حومة و إلتزام منطقة.	التطوع لناس كبار و إلتزام عايشين في وضعية صعبة. التدخل في أعمال شباب المنطقة .جمعية الطلبة نقابة و إلتزام الحزب.
الإلتزام إنساني	الانخراط كمتطوع ناشط في منظمة غير حكومية و إلتزام للتعاون الدولي.	تحسين ظروف عيش الإنسان الأعمال الإنسانية هي اللي تعاون الأكثر المهمشين بفضل التضامن الإنساني	العمل في منظمات و إلتزام جمعيات إنسانية
الإلتزام شخصي	نشاط شخصي	نشاط يحقق الراحة و الرفاهية	يكون ملتزم في قراية و إلتزام في خدمة

2.4 المجتمع المدني و أهمية دور في تحقيق المواطنة

مبعد الثورة المجتمع المدني كان موضوع نقاشات على أهمية و دور في المجتمع هو يعاون المواطن بش يكون مواطن فاعل و يدافع على الديمقراطية ، ننجموا نقولوا اللي فمّا نوعين مالمواطنين الفاعلين و فمّا مواطنين موش ناشطين. المجتمع المدني متكوّن من : النقابات و المنظمات الغير حكوميّة.

أ. النقابات

النقابة هي مجموعة مالناس هدفهم الدفاع على حق الخدّامة. في تونس الإتحاد العام التونسي للشغل UGTT أهمّ نقابة . أسس فرحات حشاد عام 1946 و فيها أكثر من 750.000 منخرط. المشرّع التونسي نظم عمل النقابات في مجلة الشغل « النقابات المهنية » من أهمّ ما يقوم به الإتحاد العام التونسي للشغل : الدفاع عالمصالح الإجتماعيّة و الإقتصاديّة والمهنيّة للمنخرطين النقابات تدافع على حقوق الشهارة على المستوى الوطني و هذا يصيرفي نقاشات بين أصحاب الأعمال و الدولة. عندهم برشة طرق بش يضغطوا و يتحصلوا على مطالبهم مثلا : الإضراب و إلّا المظاهرات اللي هي حقوق دستوريّة.

ب. المنظمات الغير حكوميّة

من بين مكوّنات المجتمع المدني فمّا المنظمات الغير حكوميّة، الإحصائيات تقول اللي في تونس فمّا أكثر من 1000 منظمة أغلبيتها تهتمّ بحقوق الإنسان و الثقافة و السياسة. منظومة المجتمع المدني هدفها واضح : هو جعل الديمقراطية حيّة و تحسين الحوكمة الرشيدة. هذاك علاش نقولوا اللي دور المجتمع المدني أساسي. و المنظمات الغير حكوميّة اللي هي عنصر مالمجتمع المدني تساهم بطرق مختلفة كيما التحسيس و الإعلام وتنجم زادة تسمّع صوت المواطن كيف تدافع على بعض قوانين لمصلحة و تنجم زادة تأثر على أخذ القرار في ما يخصّ مواضيع هامّة و خاصّة بالحياة الوطنيّة و المحليّة.

3.4 أدوار المجتمع المدني

أ. الملاحظة و السلطة الموازية (اللي تخلق توازن بين السلط)

المجتمع المدني « حارس المدينة » بلغة أخرى يعسّ على سير البلاد ، عند دور المراقبة و تحليل الوقائع متاع البلاد و القرارات المحليّة ، بش يضمن إحترام الحوكمة الرشيدة و الدفاع على حقوق المواطنين.

ب. وسيط و قوّة اقتراح

يلعب المجتمع المدني دور الوسيط بين المواطنين و الجماعات المحليّة و ينجم يقترح الحلول لمشاكل في البلاد و الجماعة المحليّة.

ضغط المجتمع المدني على الحكومة يشجّع المشرّع على إصدار و ضمان بعض القوانين و نلاحظوا هذا مثلا في الخدمة و الضّغط اللي قام بيهم المجتمع المدني في ما يخصّ اللامركزيّة و اللي وصل لكتيبة الباب التاسع متاع الدستور التونسي السلطة المحليّة.

ت. مساعدة البلدية في مسار المشاركة

المجتمع المدني ينجّم يعاون الجماعات المحليّة و خاصّة البلديات في تشريك المواطنين على خاتر عند تجربة كبيرة في جذب و تشجيع المواطنين على المشاركة.
المجتمع المدني يساعد البلدية في مسار المشاركة بتسهيل :

الوصول إلى المعلومة : هذا من أهمّ ضمانات الديمقراطية و خاصة الشفافية. المبادئ هذي واضحة في الدستور.

تكوين خدّامة البلدية و المواطنين : منظمات المجتمع المدني ينجّموا ينظموا دورات تكوينيّة و يحضّروا أكتبة صغار بش يقسموا تجاربهم مع الناس الآخرين و منظمات أخرى.

التعاون في تتبع مسار المشاركة: المنظمات تنجّم تتعاون مع البلدية بش تسهّل عمليّة متابعة و تقدير الإستثمارات و برامج التمويل البلدية و تنجّم تعاون في جذب المواطنين و تحقيق المشاريع...

5. إطار قانوني و تحديات

- مشاركة المواطنين هامة برشة في تحقيق و تحسين الديمقراطية على خاتر:
- تحسّن الشفافية في أخذ القرار و التصرف في الأمور اللّي فيها فلوس.
- تعزّز دور المواطنين اللّي يشاركون في الحياة البلدية و تشجّعهم بش يكونوا عندهم دور فاعل على المستوى المحلي.
- تسهّل التّحاور بين المواطنين و البلدية.
- المشاركة الوطنيّة تنجّم تكون بزوز طُرق:
- Bottom-up** هي مساهمة ناشطة «ماللوطة لل فوق» يعني المواطنين هم اللّي يتحرّكوا و يعملوا حاجات.
- Top-down** هي مساهمة ناشطة «مالفوق لللوطة» أمّا هوني هي الهيئة البلدية اللّي تتحرّك بش تسهّل مشاركة المواطنين (تسمع إقتراحاتهم).

1.5 الإطار القانوني لمشاركة المواطنين

الدولة التونسيّة طوّرت الإطار القانوني بش تسهّل مشاركة المواطنين في الحياة العامّة : دستور 27 جانفي 2014 اللّي فيه الحق في الوصول إلى المعلومة.

أ. قانون الوصول إلى المعلومة

الدولة التونسيّة تمكّن المواطن مالوصول إلى المعلومة. هي البلاد الثانية اللّي تبنت حق الوصول إلى المعلومة على الوثائق و الأوراق الإداريّة وهذا عام 2011.
و عام 2016 وسّع المشرّع في الحقّ هذا بش يضمن أكثر شفافية و بش يقاوم الفساد و صدر قانون يضمن الوصول إلى كلّ المعلومات إلّا في ما يخصّ المعلومات المرتبطة بحماية المعلومات الشخصية و الضمان الإجتماعي.

الفصل 32

الدولة تضمن الحق في الإعلام و الوصول إلى المعلومة يعني إتّها تقوم بالحاجات اللازمة الكلّ بش توصل المعلومة للناس. و إنّ الناس هم بيدهم ينجّموا يلوّجوا عالمعلومة و يتحصّلوا عليها. و تحاول الدولة بش الناس الكل ينجّموا يستعملوا التاليفون و الأنترنت.

ب. اللامركزية

الدستور التونسي يتعهد في تقوية اللامركزية و تطبيقها على كلّ التراب التونسي و هذا في نطاق احترام وحدة البلاد. المشرّع زادّ باب في الدستور إسم السلطة المحلية. في الباب هذا فمّا تفسير لمعنى اللامركزية شنوّ مكوناتها و فيها التفاصيل متاع اللامركزية مثلا ال إستقلالية المالية و الإدارية و موارد الجماعات المحلية.

الفصل 14

الدولة التونسية تشجّع اللامركزية يعني يلزم تخليّ البلديات و الجهات و الأقاليم تحكم نفسها بنفسها في المسائل التي تهّمها والتي يضبطها القانون. و هذا ما يمنحش إنّ تونس تبقى بلاد واحدة و موحّدة.

ت. حرية التعبير

في الفصل 31 متاع الدستور حرية الرأي و التفكير و حرية التعبير و الإعلام و النشر مضمونين. و الحريات هذي حتّى حد ما ينجّم يمنحها بالمسبق.

2.5 تحديات المشاركة

مشاركة المواطنين تنجم تتعرّض لمشاكل و إلّا لتحديات ننجّموا نذكروا منها:

- **المصداقية و الثقة :** لازم فمّا ثقة متبادلة بين المواطنين و السلطات. هذا شرط بش المواطنين يشاركوا في المجتمع.
- **التدخّل و التمثيل الديمقراطي :** لازم الإستجابة لمطالب الناس الكل بلاش ما نهتمّموا بالجنس و إلّا بالأصل و إلّا بالعمر.
- **الإستجابة لمطالب المواطنين :** مبعد الثورة الناس طالبوا بتحسين وضعيتهم الإجتماعية و على هذا يطالبوا توّ بنتائج ملموسة.
- **التنسيق بين الإدارة و الجهات الفاعلة الأخرى :** لازم تسمية مسؤولين ينسقوا بين البلدية و المواطنين بش يسهال التواصل بيناتهمو بش تكون مشاركة المواطنين ننجّموا نعملّوا عليها.

6. وسائل المشاركة

مشاركة المواطن في أخذ القرارات تنجم تمّ على 4 مستويات مختلفة :

أ. الإعلام

القانون يأكّد على أهميّة الإعلام و الوصول للمعلومة في مشاركة المواطن و هذا بشّ يضمن الشفافيّة و الحوكمة الرشيدة.

ب. المُشاورَة:

في النظام الجديد متاع اللامركزيّة واجب على الجماعات المحليّة إنّها تشاور المواطنين و تطلب رأيهم في كلّ ما يخص مصلحة المواطنين.

ت. الإتفاق:

هي عمليّة إتفاق مجموعة على مشروع مشترك.
تختلف مالتفاوض و المساومة اللّي هي تحضّر لأخذ قرار.

الإشتراك في أخذ القرار

هي زوز أنواع: الشراكة و الإنتاج المشترك و ينجموا يتعملوا معا المجتمع المدني و إلّا المعتمديّة و إلّا الجماعة المحليّة
هي تنجم تعطي جزء مالمسلطات متاعها للمواطنين و تتعهدّ بأنّها تاخذ معاهم القرارات.

لكلّ مستوى مالمشاركة نلقاوا طرق ينجم المواطن يستعملهم.

مستوى المشاركة	التحديات	الشروط المسبقة	البيانات	الأهداف	الوسائل
إعلام / إخبار	نشر و إعلان عمومي	نشر المعلومات بش المواطنين يتعرفوا عليهم و هكّ يكون فما تحسيس على مواضيع هامة	مسّ الأغلبية، عدد كبير بالمواطنين.	لأزم مسؤول بش ينشر المعلومات هذي	لأزم المعلومة تكون جديدة و تتجدد ديمًا و لأزمها تكون صحيحة
إعلام / إخبار	إجتماع المجلس البلدي ينجموا يّحضروا فيه الناس الكل	يمكن للمواطنين من معرفة التي صاير في البلدية متاعهم، القرارات التي خذاوها و يّقتردوا أفكار جديدة	هذا بشجع مشاركة المواطنين و يحسن فهمهم لحقوقهم و واجباتهم	لأزم وجود إطار ولاء قاعدة قانونية توري التي إلى اجتماعات ينجموا يّحضروا لهم الناس الكل	- العلاقة بين المواطنين و التي يّخدموا في البلدية - صعوبة فهم طريقة عمل المجلس البلدي بالنسبة للمواطنين
مشاركة إتفاق	إجتماع عام	الإتصال بالمواطنين و إعلد مهم و التشاور معاهم و إقتراح حلول	تحسين الشفافية إعلام المواطنين و التفكير في الإقتادات التي بش يقلوهم المواطنين	لأزم إخبار و تبليغ المعلومة مليح	لأزم تدخلت المواطنين تكون منظمة و لأزم ماخدة إلى إنتقادات يعين إلى اعتبار و إدخالها إقتراحات في المشاريع
إشتراك في أخذ القرار	خزينة مالية يساهموا فيها الناس الكل	مساهمة المواطن في خزينة البلدية	لأزم شفافية و لأزم تحقيق مطالب المواطنين	لأ بد من المحايدة السياسية و إلتزام و تعهد البلدية	لأزم تعهد على مدة طويلة بش يكون ممكن تحقيق القرارات التي خذاوها المواطنين
إشتراك في أخذ القرار	برنامج إستثمارات محلية	المشاركة في البرامج البلدية	- ضمان الشفافية - لأزم تبليغ و تواصل	لأزم إعلام المواطنين و لأزم تفسير المسؤولية بين البلديات	- نموذج جديد لأزما تجربوه - طريقة جديدة



مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب تونس

4، نهج بشار ابن برد
صندوق بريد 63 - 2078 المرسى

(+216) 71 775 343 / 71 742 895

(+216) 71 742 902

info@fes-tunisia.org

www.fes-tunisia.org

Friedrich-Ebert-Stiftung Tunisie

Friedrich-Ebert-Stiftung Tunisie